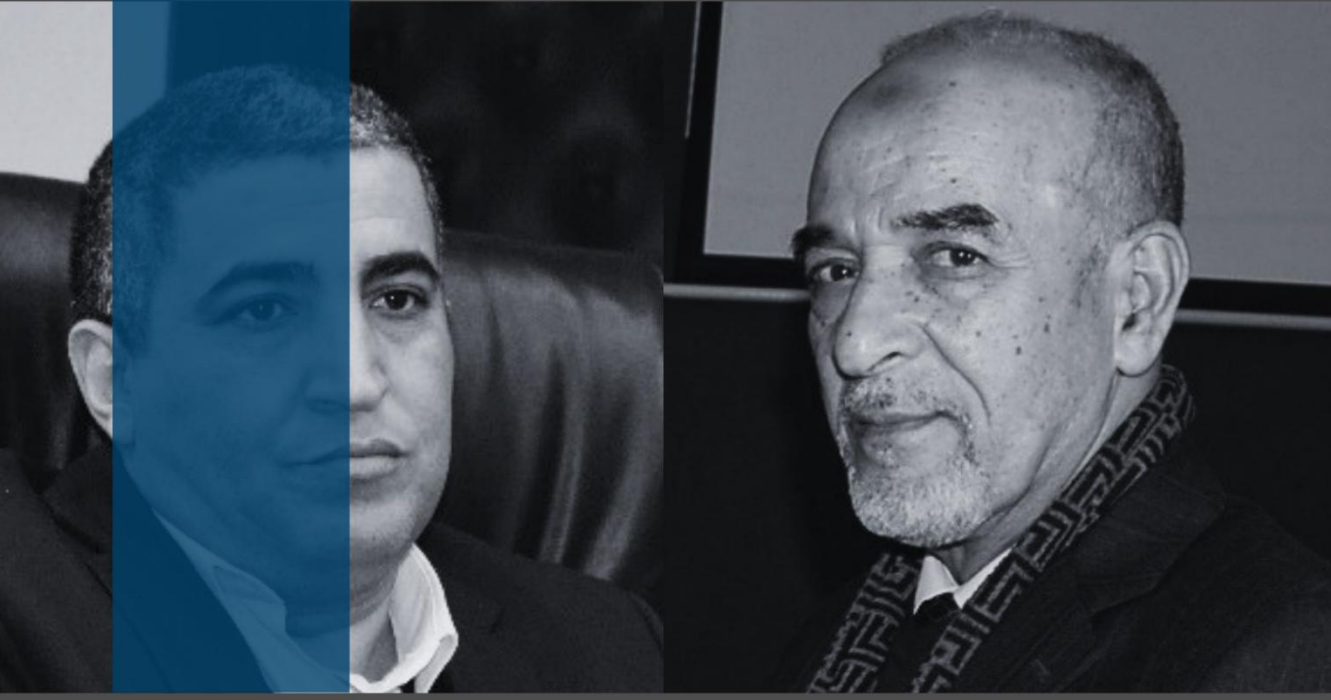




الموقع الرسمي للأستاذ  
الدكتور محمد الناصري



## "الفكر الاسلامي ومقتضيات المرحلة المعاصرة"

حوار مع الأستاذ الدكتور عبد المجيد الصغير

- ◀ الفكر الاسلامي ومقتضيات المرحلة المعاصرة - حوار مع الأستاذ الدكتور عبد المجيد الصغير
- ◀ حاوره: محمد الناصري، أستاذ الفكر الإسلامي، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب.

س 1. تعتبرون أستاذي من أبرز المفكرين المعاصرين في العالم الإسلامي ومن أبرز المشتغلين بقضايا الفكر الإسلامي؛ دراسة ونقد ومراجعة وتنظير. فحبذا أستاذي لو تقدمون أنفسكم بشكل أكبر للقارئ الكريم.

ج: أعتقد أنه من الصعب أن يفلح الإنسان في "التعريف" بنفسه إلى جمهور قرائه؛ ولكن إذا تعذر التعريف فقد ينوب عنه "التقريب"! ولذلك أستسمحكم بتقريب نفسي إلى قرائكم الأفاضل بالقول؛ أي خريج بقسم الفلسفة، أستاذ للتعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس بالرباط، قضيت زهاء أربعين سنة أستاذا للفلسفة وتاريخ الفكر الإسلامي. شهدت مختلف التحولات الفكرية التي عرفتها كلية آداب الرباط، منذ أواخر ستينيات القرن الماضي وكنت فاعلا مشاركا فيها مع ثلة من الأساتذة، سواء فيما يخص تعميق الدرس الفلسفي بالمغرب، وخاصة منه إعطاء الفلسفة الإسلامية وتاريخ الفكر الإسلامي حظهما من الحضور، بعد أن كانا نسيا منسيا. وقد شجعني على السير في هذا الطريق لقائي بأستاذي المرحوم الدكتور علي سامي النشار، الذي حل للتدريس بالكلية مطلع سنة 1974 فيما أذكر...

لقد استطاع المغرب في ظل المناخ السياسي الداخلي والوضع الدولي إذ ذاك أن يحتل مرتبة الريادة الفكرية، بعد التراجع الكبير على المستوى الثقافي الذي عانت منه مصر منذ الانقلاب العسكري أواخر خمسينيات القرن العشرين، وهو الانقلاب الذي أظن أنه لازال قائما لحد الآن؛ فبرز المغرب وكأنه أخذ راية تلك الريادة الفكرية من أرض الكنانة؛ حتى جاءت أحداث المسيرة الخضراء لتمنح إطارا قانونيا أعاد تنظيم الجامعة المغربية، وضمن لها استقلاليته، وشجعها ماديا ومعنويا على ترسيخ البحث العلمي في جميع تخصصات ومواد

التدريس بها، وذلك ما أعطى دفعة للبحث العلمي الذي انتعش بالمغرب منذ أواسط السبعينيات إلى حدود أواخر القرن العشرين...

ذلك هو المناخ العام الذي اشتغلت فيه بالبحث العلمي، وهو المناخ الذي مكن الفكر المغربي المعاصر أن يصير رائدا في المجال الثقافي وأن ينوب عن كل الدول العربية تقريبا في مجال الإنتاج الفكري خاصة بعد نكسة سنة 1967 بالمشرق العربي... وفي هذا المناخ الفكري والسياسي ظهرت جل الأعمال النظرية للمفكرين والأساتذة الجامعيين المغاربة، سواء في مجال العلوم الدقيقة أو العلوم الإنسانية أو السياسية والقانونية... نحن إذأ ننتهي إلى هذا الجيل؛ ولذلك لا يلومنا أحد إن أبدينا أسفنا الكبير على التحولات والتراجعات الكبرى التي حدثت بعد ذلك سواء على مستوى البحث العلمي أو على مستوى التأطير المهني والأخلاقي داخل الحرم الجامعي لأسباب داخلية وخارجية لا تخفى على أحد...!

س2: ألا ترون أستاذي أن طبيعة التحولات التاريخية التي عرفتها منطقتنا العربية وعالمنا الإسلامي باتت تقتضي أكثر من أي وقت سابق تدشين مراجعات على مستوى الفكر والثقافة، مراجعات قادرة على تفسير مجمل التحولات التي يشهدها واقعنا العربي بما يمكن من ترشيد وجهة هذا العالم نحو تحقيق نهضة حضارية شاملة؟ وما المطلوب حتى تكون هذه المراجعات الاجتهادية في مستوى التطلعات الحضارية للأمة؟.

ج: بداية يجب أن نتساءل ماذا يمكن أن يفهم من عبارة "المراجعة النقدية" ولماذا التشديد على أولوية المراجعة الفكرية؛ ذلك أن الحديث على المراجعة النقدية بالنسبة للمجتمعات الإسلامية يستتبع بالضرورة التساؤل أولا عن مدى قابلية هذه المجتمعات للنقد الذاتي "حقا! إن المجتمعات الإسلامية في تجاربها الماضية وفي تحولاتها التاريخية الطويلة، قد

شغلت بذلك الهاجس الذي ورثته في الأصل من القرآن الكريم، هاجس النقد والمراجعة النقدية والتطلع المستمر إلى الإصلاح، ومن ثم كان مفهوم المراجعة النقدية في تراثنا الإسلامي مفهوما أصليا وهو لا ينفصل عن مفهوم الإصلاح والتجديد. ولم يحتل مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" تلك المنزلة المهمة في تراثنا الإسلامي إلا لكون الإنسان في المنظور الإسلامي يتحمل مسؤولية أخلاقية تلزمه أن لا يكون "إمعة" في مجتمعه وإنما عليه أن يطور نفسه على الإصلاح ونشدها والفضيلة وطلب الحق.

لذلك لم تؤثر مختلف الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية، التي مرت بها تلك المجتمعات المسلمة، في إيمان هذه المجتمعات بإمكانية الإصلاح والنهوض من الكبوات مهما فسد الزمان وتعمقت أسبابه وعم الشعور "بالغربة" مفكره ونجائه. بل لم تكن المقولة الحديثة: "فظوبى للغرباء الذين يصلحون عند فساد الناس" إلا زاداً معنويا اعتمده العديد من مفكري الإسلام للتطلع إلى غد أفضل ونقد سلبيات العصر السياسية والاقتصادية والأخلاقية والفكرية... ولعلي لا أستطيع هنا أن أعدد للقارئ الكريم عدد المصادر وأنواع الرؤى والاجتهادات التي اعتنت بهذا الجانب من تاريخ المجتمعات الإسلامية، والمتعلق بنقد سلبيات وبدع العصر، وعدم فقدان الأمل في الغد الأفضل، ونشدها الإصلاح والتجديد، وتوقع دائم "للفرج بعد الشدة"...

نعم! ربما أصبحت هذه المراجعة النقدية أكثر إلحاحا بالنسبة للمجتمعات الإسلامية في العصور الحديثة، فتعددت الأصوات الداعية إلى الاجتهاد والنهضة والإصلاح، خاصة بعد أن انتقلت تلك المجتمعات راضية أو مكروهة من المجتمعات المغلقة إلى "المفتوحة"، مما ترتب عنه ازدياد في حدة مشاكلنا وقضايانا الداخلية خصوصا بعدما نالنا من

تداعيات ومشاكل العلاقات مع الآخر وقضاياهم الشيء الكثير بحكم حتمية التجاور والانفتاح وتبادل المصالح ... ثم أصبحت المدينة العصرية، ومعها الدولة الحديثة، فاعلا أساسيا فرض على مواطنيها المعاصرين تحديات تتطلب خبرة زائدة في الفهم والاستيعاب والتنزيل، ثم قدرة كافية على النقد والمراجعة للأنظمة والتدابير المستوردة. غير أن المطلوب من هذه المراجعة النقدية المنوه بها هنا أن تكون مراجعة علمية وناجعة وهو المطلوب الذي سيتعذر تحقيقه، إذا لم تعلم أولا كيف نتجاوز نحن اليوم الأسئلة القديمة لأجدادنا ونطرح أسئلة جديدة أعمق منها؛ لقد شغل آباءنا وأجدادنا القريبون، بعد اصطدامهم بالغرب الحديث بالجواب عند سؤالهم الإشكالي: "لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟"، وهو سؤال يعكس في الواقع تقييما للغرب كنموذج يحتذى في كل مشاريع الإصلاح. وذلك ما أعقبه فوضى المجتمعات الإسلامية في تجارب يطبعها الانبهار بل الافتتان الكبير بالتجارب الغربية في كل "تنظيماتها"، وهو ما فتح الباب المشرعة على تلك التجارب وما تنطوي عليه من رؤى وقيم دون رؤية نقدية أمام أنماط متضاربة من الفكر الليبرالي والاشتراكي والعلماني بوجه عام، وذلك بعد أن تم اختزال تلك التجارب الغربية جملة في مظاهرها العمرانية و"تنظيماتها العسكرية والاقتصادية"، كما مثلت ذلك بوضوح دولة نابليون كنموذج للدولة في مطلع العصر الحديث... وفي ظننا أن المشروع السياسي الاستعماري في أوائل القرن العشرين والمعروف باتفاقية "سايكس بيكو" لتقسيم العالم العربي الحديث، قد مثل مرحلة أولى لاستنساخ الدولة القطرية في العالم الإسلامي الذي فرض عليه منذ ذلك الوقت أن يتخذ الغرب كنموذج أمثل للإصلاح والتنمية المنشودة... ثم كان علينا أن نتنظر حوالي قرنين كاملين منذ القرن التاسع عشر إلى أيامنا هذه، لتبين أن الغرب الذي اتخذناه نموذجا للإصلاح قد كشف الزمن عن عوراته وعن نزعاته الشوفينية اللاإنسانية، وأن دعواه تصدير

"رسالته الحضارية" إلينا كانت تضمّر رؤية لا إنسانية وغير كونية كرسها بوضوح كبار فلاسفتها منذ هيجل (HEGEL)، المنظرّ الأول للمركزية الغربية، إلى أشهر "خبراء الشرق الأوسط" المعاصرين الذين يبيعون مشاريعهم ومخططاتهم لإعادة تقسيم الكيانات العربية والإسلامية لفائدة مراكز القرار السياسي، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (برنار لويس نموذجاً).

لذلك نعتقد أن ما أعقب الأحداث الأخيرة بغزة فلسطين وتدايعيات "طوفان الأقصى" وتزامنها مع مواقف الغرب منذ الحرب الأوكرانية، ثم انفجار الفضائح الجنسية ضد القاصرين المرتبطة بأشهر السياسيين الغربيين المتورطين في حرب الإبادة بفلسطين، من شأن كل ذلك أن يضع أكثر من سؤال حول مدى سداجة مقلدة العصر عندنا الذين كانوا يوصون بضرورة القطيعة مع قيمنا الإسلامية والارتقاء في أحضان الغرب الذي بات عندهم قدرًا لا بد من الإذعان له وتبني قيمه بالكامل...

لذلك وفي ضوء هذه الأحداث السياسية والأخلاقية المتتالية، يصبح من الواجب علينا قراءة التحولات التاريخية المعاصرة، قراءة جيدة، وأن نحذر خاصة من أية فتنة أو مخطط "سايس بيكو" جديد، وأن ندرك أن الغرب المعاصر، بسبب شعوره بتراجع وانهايار نموذج الحضاري وتراجع هيمنته أمام صعود قوى أخرى منافسة، قد لا يعجزه اللجوء إلى وسائل أخرى لتفتيت الكيانات السياسية الهشة أصلاً التي أقامها بيننا قديماً، وافتعال أسباب لصراعات وهمية عرقية كانت أو سياسية، خاصة في ظل تقلص خطير بتنا نشهده منذ أوائل هذا القرن بخصوص سيادة دول العالم الثالث وتحكم لوبيات سياسية واقتصادية عابرة للقارات تحدد استقلالية اختياراتها...

لهذا أصبح من واجبنا أن نتخذ من التجارب التي مرت بنا وبالإنسانية، خلال القرن العشرين وأوائل هذا القرن، حافزًا قويًا وفرصة ثمينة تدفعنا إلى مراجعة اختياراتنا وتشكيل بديلنا ونموذجنا الحضاري ذي البعد الإنساني. وفي اعتقادنا أن ما أعقب "طوفان الأقصى" من هدر للقيم الإنسانية، وما تلاه من تورط بعض أصحاب القرارات السياسية المتحكمين في أحداث العالم المعاصر، داخل الطبقة السياسية الغربية في تلك الفضاءات الجنسية الخطيرة التي عمت حتى بعض الأوساط الدينية الكنسية... كل ذلك حري به أن يفتح أعيننا على مشكلة اتخاذ الغرب وسردياته الأيديولوجية، التي فرضها علينا منذ القرن التاسع عشر، نموذجًا حضاريًا يحتذى. ولذلك بتنا الآن أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى مراجعة تلك السرديات وتمييز المقبول منها والمرفوض، واختيار مصيرنا بأنفسنا. غير أن المؤكد منه أنه لا سبيل إلى السير في هذا الطريق الجديد بغير اصطناع نقد مزدوج، نقد الذات ونقد الآخر؛ هذا النقد الذي يمكننا من وضع أيادينا على أسباب تخلفنا؛ سواء منها تلك الأسباب الموروثة من ماضينا القريب والبعيد أو تلك التي زرعتها الاستعمار بيننا واستنبت أصولها فوق أوطاننا...

هذا وإذا كانت هناك أصوات قوية من أصحاب الضمائر الإنسانية الحية في الغرب المعاصر بدأت فعلا تفلت من لوبيات الإعلام المتصهين، بعد وقوفها على كذب سردياته القديمة، وتجتهد بشجاعة نادرة للإفلات من ضغوط إيديولوجيته الشوفينية؛ فحري بنا نحن ألاّ نتأخر للحاق بهذا الركب الإنساني، مقتنعين تماما أن قيمنا الإسلامية ذات البعد الإنساني في جوهرها تساعدنا على السير في هذا الطريق الجديد. ولنا في قيم القرآن الكريم وفي مفاهيمه الكبرى ثم في التجربة النبوية وفي التاريخ الطويل للشعوب الإسلامية نماذج من الممارسات الإنسانية دالة على إمكانية نجاحنا في هذا الاختيار الحضاري...

س3: القارئ لمتنكم الفكري يلحظ أنكم تشتغلون بقوة في بجال المفهوم؛ يبدو ذلك جليا من خلال مراجعة سريعة لعناوين متنكم الفكري. ما الدافع لهذا الاهتمام الكبير بقضية المفاهيم والمصطلحات؟

ج: سؤالكم هذا عن منزلة المفاهيم والمصطلحات في الحياة الإنسانية يجعلنا في الواقع إلى وجوه التنبيه إلى الأهمية البالغة للعامل اللغوي في حياة الإنسان. وإذا كان التعريف الفلسفي الدارج للإنسان بأنه "حيوان ناطق"، فليس المقصود بالنطق إلا هذه القدرة الإنسانية على نحت مصطلحات تعبر عما في الفؤاد من مفاهيم ومعاني محددة، تصير هي الأدوات التي يتواصل الناس بها فيما بينهم، وتلك هي معجزة آدم الذي "أعجز الخلائق"! فأذعنوا واعترفوا بعد ذلك بقيمتها الوجودية بالنسبة لهذا الكائن المتفرد الذي هو "الإنسان"! بل إن هذه المنزلة الوجودية التي تحتلها اللغة بالنسبة للإنسان هي التي ألهمت الفيلسوف الألماني الكبير مارتن هايدجر (M.Heidgger) 1976 كل فلسفته التي ضمّنها كتابه الهام "الوجود والزمان"... فباللغة إذاً يتم فهم و"عقل" العالم وجمع شتاته، وباللغة ومصطلحاتها يتم التواصل بين ساكنته من البشر ويطمحوون إلى التفاهم والتقارب، وفي خضم المصطلحات اللغوية ومفاهيمها يبدأ الاختلاف ويتحدث الصراع!.

ونعتقد أن التنبيه على وجوب ضبط المفاهيم والاصطلاحات اللغوية لم يكن غائبا عن انشغالات مفكري الإسلام، وذلك ما عكسته مثلا، وقبل المصنفات الأصولية المعروفة، رسالة الشافعي التي استهلها صاحبها بذلك السؤال اللغوي والفلسفي "ما البيان؟!". وسوف يؤكد الراغب الأصفهاني في مستهل كتابه "مفردات القرآن" أن أول ما يحتاج أن يشتغل به من القرآن العلوم اللفظية... فتحصيل معاني ألفاظ القرآن الكريم في كونه من أوائل المعاون

لمن يريد أن يدرك معانيه. وذلك ليس نافعا في علم القرآن فقط، بل هو نافع في كل علم من علوم الشرع وغيرها مما ينوب حياة الإنسان جملة.

ومن جهتنا، فقد لاحظنا أن عالمنا اليوم صار يشهد منذ عقود فوضى وتسيا لحقا العديد من المفاهيم المتداولة بين الناس ولفها بغموض والتباس. ولا ريب أن مما يجعلنا على وعي أكثر بهذا المشكل اللغوي، هذه الطفرة التي نشأت في مجال التواصل الاجتماعي وفي مجال اختراعات الذكاء الاصطناعي؛ وذلك من شأنه أن يغري البعض ويحمله على توظيف لغة التداول في هذا المجال توظيفا إيديولوجيا أو سياسيا بعيدا عن الضوابط المنطقية والقواعد الأخلاقية التي يتضمنها علم المصطلحات والمفاهيم... كل ذلك جعلنا لا نخل من التأكيد أن إصلاح أوضاعنا العملية المختلفة يبدأ بإصلاح وضبط مفاهيمنا واصطلاحاتنا، خاصة بعدما بتنا نرى جهات معروفة تتخذ من التباس المفاهيم استراتيجية سياسية وسلاحا إيديولوجيا لإحداث اضطراب وتشويش وخلخلة من ذات المفاهيم والمصطلحات والقيم التي يسعى رجل العلم أو المفكر إلى ترسيخها في المجتمع... ويكفي أن ننظر اليوم إلى مفاهيم من قبيل: الأصولية والبدعة والسنة أو مفاهيم الإرهاب والتطرف والحداثة والتعايش والتسامح والاختلاف والتفتح... للوقوف على مبلغ ما صارت تشكو منه هذه المفاهيم وأمثالها من اضطراب في المضمون، ومن توظيفات وتوجيهات أيديولوجية، وما تضمه من مطامع سياسية، وما تتعمده من استفزازات فكرية وأخلاقية. ولا سبيل لإيقاف ذلك التسبب في المفاهيم ومن كل توظيف سلمي لها، إلا بنهج مقارنة علمية موضوعية تتيح للملتزم بها القدرة على المراجعة والتمحيص والنقد والتحليل، ووضع النقط على الحروف بما يكفل التعرف على الحقيقة والتمييز بين الحق والباطل في المعرفة، والغث والسمين في المواقف والمعاملات.

س4: لا شك أن القرآن الكريم، وهو يتنزل كان يعطي ألفاظه، التي هي عماد الدين، معاني محكمة في العقيدة أو الشريعة، وهو ما ينطبق أيضا على الحديث الشريف... فهلا تفضلتم ببيان منهجية القرآن في ضبط معاني ومفاهيم الألفاظ والمصطلحات.

ج: لقد سبق لي التأكيد في مناسبات عديدة أن ميزة القرآن عن غيره من الكتب الدينية قبله، أنه كتاب مفاهيم وقيم قبل أن يكون كتاب قوانين وتشريعات؛ وهو كذلك ليس كتاب حوليات تاريخية ولا قصده سرد سيرة ذاتية أو أحداث تاريخية لشعب معين؛ ولذلك يقل في القرآن الكريم معجم التشريع ويكثر فيه حجم التذكير والتنبيه إلى وجوب استخلاص الدروس والعبر من تجارب الإنسان في هذا العالم، واستعراض نماذجه الدالة على إمكانيه تنزيل القيم على أرض الواقع... لذلك فالقرآن هو في الواقع عبارة عن مراجعات نقلية تقويمية لأنماط مختلفة من التدين وأشكال متعددة من التصرف، انطلاقا من خلخلة مفاهيم ومصطلحات يتم اعتمادها لدى تلك الفئات من الناس، ومن ثم يغلب على القرآن الكريم مقصد التصحيح المستمر لتلك المفاهيم والمصطلحات من قبيل مفهوم الدين والعبادة والتوحيد والشرك والعدل والإصلاح والفساد والمحبة والتفكير والتعقل... وغير ذلك من المفاهيم والمصطلحات التي كثيرا ما تم الالتفاف عليها وتحريف مضامينها الأصلية في العديد من التجارب الدينية القديمة؛ وذلك ما جعل القرآن نصا لا يثبت بدائله ولا يعرض تصحيحاته لأمثال تلك المفاهيم إلا عبر أخلاقيات الحوار والجدل والتي هي أحسن والحرص الشديد على البرهنة والتدليل على صحة اختياراته... وتلك خصائص لا نجد لها نظيرا في الكتب السماوية السابقة.

وبإمكاننا القول؛ بعد رصدنا لجملة الخطاب القرآني؛ أن هذا الخطاب ما كان بإمكانه أن يمثل بالفعل قيمة إيجابية وفتحاً فكرياً وأخلاقياً جديداً في تاريخ الإنسانية عموماً وفي تاريخ أديانها خصوصاً، لولا ذلك التغيير العميق الذي أدخله القرآن الكريم على العديد من مفاهيمه وقيمه الكبرى وعلى "رؤيته للعالم"، من مفهوم "الإنسانية" ككينونة، وانتهاءً بمفهوم "الدين" الذي صار في دلالاته القرآنية وفي السيرة النبوية في مثل اتساع العمل. وقد روى الإمام مالك في الموطأ "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قائماً في الشمس، فقال: ما بال هذا؟! فقالوا: نذر ألا يتكلم، ولا يستظل، ولا يجلس، وأن يصوم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مروه فليتكلم، وليستظل، وليتم صومه"؛ فأمره بإتمام ما هو عبادة وفيه معنى من تزكية النفس؛ وأمره أن ينقض نذره فيما ليس كذلك به. تلك بعض خصوصيات الخطاب القرآني توجب علينا أن نسجل هنا أن من بين ثمار التدين في المشروع الإصلاحى الإسلامى، ضبط المفاهيم والاصطلاحات وتوضيح قيمها الإنسانية العليا، مع إضفاء معنى معقول على حياة الإنسان؛ إذ ليس هناك من بديل عن الدين الحق سوى السقوط في اللامعنى وفي يد العبث.

وبهذا الصدد بات من المعلوم عندنا أنه ليس هناك كتاب يقف وقفات نقدية صارمة ضد كل أشكال التقليد، تقليد الماضي وتقليد السلف وارتحان مصير الإنسان بسلطة الآباء والأجداد والأعراف، مثل ما يقف القرآن الكريم عارضا كل الآراء المضادة وداعيا المخالفين إلى الالتزام بالوضوح العقلي والركون إلى "الكلمة السواء".

وهنا نود أن نوضح رأينا فيما يقع تداوله كثيرا من وصف التوراة والإنجيل "بالكتاب المقدس" في التقليد المسيحى خاصة وعلاقة ذلك بالقرآن الكريم، فمن الضروري أن نؤكد

أن مصطلح "المقدس" ليس من المصطلحات المتداولة في علم الكلام ومفهوم "القداسة" غير موجود في ثقافتنا الإسلامية، ولذلك نرفض رفضاً قاطعاً ذلك التمييز الإسقاطي وغير العلمي بين أصناف النصوص، كيفما كانت طبيعتها؛ وهو التمييز الذي درج عليه بعض مقلدة العصر حينما بادروا له مثلاً تبخيس نصوص ينعتونها "بالدينية" أو "اللاهوتية" أو "القداسة" معللين بذلك من قيمتها المعرفية، مقابل تمجيدهم وشمينهم لنصوص يعتبرونها إنسانية أو أدبية أو فلسفية، بل حتى أسطورية... وهذا في رأينا تمييز إسقاطي من وجهة نظر علمية وفلسفية بحثة، وهو تمييز غير مقبول علمياً، باعتبار أن رسالة المفكر تقتضي منه أن يتعامل مع كل النصوص المتوفرة، كيفما كانت طبيعتها الإنشائية على قدم المساواة باعتبارها نصوصاً قابلة للفهم ومعرضة للتشريح والتحليل العقلي ولبيان مدى موافقتها أو مخالفتها لصريح العقل وللمعقول من المفاهيم... وهذا هو الذي جعلنا ننفي دائماً ذلك النعت الذي يراد إضفاؤه على القرآن الكريم بكونه نصاً مقدساً، على غرار الوصف الذي يطلق دائماً على الكتاب المقدس وفي الثقافة المسيحية-اليهودية (Le Sacré)، وذلك لكون القداسة المقولة على كتابي التوراة والإنجيل تعني بالأساس ذلك الذي هو خارج عن المعقول ولا يجوز مناقشته؛ لأن المقدس لا يمس (Intouchable) وبالتالي لا يُسمح للعقل أن يتساءل عن مبادئه ودعاواه ويعرضها على مبادئه وبديهياته هو؛ ويبقى وجوب الالتزام بنصيحة "أوغسطين" القديمة "آمن، ثم تعقل"؛ فبحيث هذا المعنى للقداسة لا يجوز إسقاطه على القرآن لأنه نص يقبل بذاته التحدي بل يدعو علناً بنفسه كل إنسان إلى امتحان بدائله وفقاً لوضوح..... وصريح مبادئه، وأن يزيّفها، إن استطاع، بل إنه يغري الخصوم بالتعاون للإتيان بأفضل مما يدعوهم إليه... ومن المؤكد أن هذا الموقف القرآني هو الذي حمل المتكلمين على الإقرار "بوجوب النظر" وإبطال إقامة الدين على محض التقليد...

س5: من المفاهيم التي جرى تداولها بشكل كبير في الفكر الإسلامي المعاصر: الاجتهاد والتجديد والإحياء والإصلاح والبعث والنهضة... بحكم بحثكم بتفصيل مفاهيم النهضة والاجتهاد والتجديد... هل تجدون فوارق بين هذه المفاهيم؟ وما مجالها التداولي؟. ومن جهة ثانية، الحديث عن هذه المفاهيم يقودنا إلى الحديث عن مفاهيم أخرى من قبيل الديمقراطية والعلمانية والحداثة... فكيف يمكن التعاطي مع تلك المفاهيم الأصلية أو مع هذه المفاهيم الوافدة؟ وهل يمكن الحديث في مجال المفاهيم عن وضع حواجز معرفية لمسألة هذا الوافد الدخيل على غرار الحواجز الجمركية التي تضرب على السلع والبضائع؟.

ج: الجدير بالإشارة أولاً أن التجديد والدعوة إلى الإصلاح بنية قرآنية واضحة، وذلك هو الذي يفسر البعد النقدي المشار إليه آنفاً، والذي يملأ صفحات القرآن الكريم خاصة عند عرضه لبعض التجارب الإيجابية أو السلبية في التاريخ الإنساني، والتي يقع استحضرها وتقييم مواقف أصحابها والدعوة إلى تجاوز بعضها أو إصلاحها؛ بل نرى القرآن حريصاً أن ينبه المؤمنين قبل غيرهم إلى أن النجاح في تنزيل قيمه وتحقيق الإصلاح المنشود ليس مقروناً بمحض ومجرد الإيمان، ولا بالأولى بمحابة قوم دون قوم، بل ذلك النجاح منوط بشروط واقعية تتطلب الإخلاص واليقظة والتجديد المتوازن، وإلا فإن القاعدة القرآنية العامة هي ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ (محمد 38). وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم "أهلك وفينا الصالحون؟ قال نعم! إذا كثرت الخبث".

أما بخصوص تجربة المجتمعات الإسلامية، وخاصة منها العربية، مع إشكالية الإصلاح والاجتهاد، خاصة في ظل حالات التراجع الحضاري، فمن المعلوم أن هذه الحالات قد وقع رصدها من طرف بعض علماء ومفكري الإسلام، لعل أقدمهم كان الامام الجويني في "غياث

الأُمم في التباث الظلم"، ثم ابن الأثير في تاريخه وابن خلدون في مقدمته، التي يمكن اعتبارها حصراً ونظيراً لأسباب التأخر والتراجع الحضاري، علاوة على ما سجله الإمام الشاطبي ثم تلميذ ابن خلدون المقرئزي، وبعدها الرحالة الشهير الحسن الوزاني في كتابه "وصف إفريقيا"... ويبدو أن ذلك التراجع الحضاري لم تجده السنون والقرون إلا استفحالا حتى صار الشعور السائد أمام توالي الكوارث الاجتماعية وتلاحق الجوائح الطبيعية هو الرضا والتسليم لما قدر الله وقضى، كما عنون ابن عاصم الأندلسي كتابا له في ظل هذا التراجع؛ ولم تفلح في إيقاف ذلك الانحدار محاولات التبشير بالفرج بعد الشده، ولا محاولات الرد على من أحلذ إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض كما كتب الإمام السيوطي!..

لكن علينا أن نلاحظ هنا أن تطّع فئة من كبار مفكري الإسلام إلى الإصلاح والتجديد كان قبل القرن التاسع عشر، عبارة عن ردود أفعال أملتها ظروفهم الداخلية أيام كان العالم الإسلامي قد ضرب على نفسه عزلة قوية عقب تعرضه لسلسلة متتابعة من الهجمات العسكرية الخطيرة، منذ الحروب الصليبية والهجمات المغولية، علاوة على فتن داخلية... غير أن القرن التاسع عشر تميز بظاهرة تاريخية جديدة بالنسبة للعالم الإسلامي تمثلت في عودة ذلك المارد الأوروبي؛ إلا أنها عودة توحى هذه المرة بتفوقه العسكري غير المعهود، وتذكر بحروبه الصليبية التي بقيت ذاكرتها محفورة في وعي الخاصة والعامة في ربوع العالم الإسلامي والعالم العربي بوجه خاص. ولا شك أن حملة نابليون على مصر ودخوله بجحافل جيشه باحة الأزهر بالقاهرة، وما أعقب ذلك بقليل من احتلال فرنسا للجزائر وهزيمتنا نحن أمامها في معركة إيسلي وتطوان... كل هذه السلسلة العنيفة وأمثالها من المواجهات مع المارد الأوروبي الجديد، مشرقاً ومغرباً، قد أرخت بظلالها على طبيعة ردود

الأفعال الداخلية في العالم الإسلامي، وذلك هو الذي كيّف المقصود من مطلب "الاجتهاد" وحدد المطلوب المستعجل من مفاهيم التجديد والإصلاح واليقظة وأمثالها من المفاهيم التي باتت متداولة بين النخب الجديدة في هذا العصر. وكان حتماً أن تتكيّف مضامين هذه المفاهيم مع هذا المجال التداولي وهذه الظرفية الدقيقة التي نستطيع القول إننا لازلنا واقعين تحت تأثير تداعياتها بشكل من الأشكال.

واضح أن مساحة حوارنا هذا لا تسمح لنا ببسط القول في إشكاليات الإصلاح في العالم العربي، التاريخية والإيديولوجية، ولكن لنبقى في حدود ما يسمح به هذا الحوار ولنقف عند بعض الإشكالات التي لا زالت تطرح إلى يومنا هذا بخصوص تقييم مفاهيم تلك الحركات الإصلاحية التي عرفها العالم الإسلامي مطلع العصر الحديث. وهنا أعتقد أن ردود أفعال رواد تلك الحركات الإصلاحية لا زالت تتفاعل إلى يومنا هذا وتتناسل أدواتها المفاهيمية؛ وهي وإن تنوعت مصطلحاتها فقد توحدت مع ذلك دليلاً في الأغلب.

ومن ثم نظن أن مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والحداثة، من حيث المقاصد والأهداف تكاد تنتظم وتتقاطع دلالياً، مع اختلاف في الدرجة، مع مفاهيم الاجتهاد والتجديد والإحياء والإصلاح والنهضة، وإن كانت تلك المفاهيم الثلاثة المشار إليها أولاً تصدر حسب اعتقاد مروجيها من مرجعيات تقطع مع أصول الجماهير المسلمة وتتماهى مع "مرجعيات" تاريخية غربية. إلا أنها تبقى مع ذلك تحوم حول نفس هاجس "الإصلاحية" الذي هو ضرورة للحاق بالغرب كنموذج للتقدم وكقدر محتوم لا حيلة للمسلمين إلا باللحاق بقطاره. وذلك ما نقله الإصلاححي والوزير خير الدين التونسي في أقوم المسالك إذ تسمع من بعض أعيان

أوروبا قوله: "إن التمدن الأوروبي تدقق سيله في الأرض، فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة تياره المتتابع..." وإلا فلا يمكنهم النجاة من الغرق!

ومعنى هذا أنه بالرغم من الخلاف الظاهر بخصوص توظيف تلك المفاهيم أثناء مواجهة صدمة التعرف على الغرب الحديث، إلا أنها جميعاً مفاهيم تعكس في العمق شعوراً بأزمة التخلف وتعدّر اللحاق بقطار الغرب. لكن الخشية أن يكون مثل هذا الشعور لا زال إلى يومنا هذا يلاحقنا في ظل اعترافنا باتساع الهوة بين بطاء وتعثر إصلاحاتنا الحالية وسرعة إنجازات وتحولات المجتمعات الغربية المعاصرة؛ خصوصاً بعد ظهور الصين كنموذج آسيوي هذه المرة بات ينافس كل ما يتعلق بمعانقة تلك المفاهيم والسير بعيداً في تحقيق وتنزيل أهدافها.

ثم إن مقامنا الحوارى هذا يلزمننا بتوضيح الأمر الآتى، ألا وهو أن الحركات الإصلاحية الأولى مطلع العصر الحديث، سواء في مصر أو تونس أو المغرب، قد تعرضت لتبخيس وعدم إنصاف من طرف فئة من الليبراليين ذوي الهوى العلماني، لمجرد أن رواد تلك الحركة، الذين أدركوا بالفعل وجوب التجديد والإصلاح، قد اعتمدوا في محاولتهم إنهاض همم مجتمعاتهم، على مفاهيم ومصطلحات مألوفة لديهم ومتداولة من مخزون ثقافتهم الإسلامية، من قبيل مفهوم الشورى والحسبة والسياسة الشرعية والعدل... وإن استرجاع هؤلاء الرواد لتلك المفاهيم القديمة ومحاولتهم "تقريبها" إلى مفاهيم غربية خالصة، كالديمقراطية مثلاً في سبيل إصلاح أوضاعهم الجديدة؛ إنما ينم، في رأي هؤلاء النقاد الحدائين، عن ضيق في الأفق الفكرى وجهل بمنطق "الأزمة الحديثة" التي يهيمن عليها الفكر الغربى... إلا أنه بالرغم مما يمكن طرحه من ملاحظات نقدية على تلك الحركة الإصلاحية، إلا أننا نلاحظ

مع ذلك أنه بعد ظهور فئات متطرفة تدعو في السنوات الأخيرة إلى القطيعة التامة مع الغرب، فإن تلك الحركات الإصلاحية الأولى تبقى صاحبة الفضل في الدعوة وفي العمل إلى تهيئة العقل الإسلامي الحديث إلى التكيف الضروري والإيجابي مع مستجدات العالم الخارجي، والتفتح على الأزمة الحديثة وفي تهيئة الأرضية الفكرية للتواصل مع الآخر... فهل خطونا نحن اليوم خطوة واحدة إلى الأمام بهذه القيم الإيجابية أم ترى تراجعنا عنها خطوات إلى الوراء؟، ألسنا نلاحظ اليوم أن كل تلك المفاهيم والمصطلحات البديلة من قبيل الديمقراطية والتقدم والحداثة والتي ظلت لعشرات السنين نماذج تلهم المفكرين والجماهير على السواء ويطمحون في ظلها إلى التغيير والتقدم، قد باتت منذ أواخر القرن العشرين، وأوائل هذا القرن مفاهيم عديمة الفعالية بعدما شهد العالم المعاصر قاطبة تغولا غير مسبوق في التاريخ للوبيات اقتصادية وسياسية وإيديولوجية عابرة للقارات، صارت تتحكم في مصائر الدول وتحد من استقلالية اختياراتها خاصة منها دول ما كان ولا زال يطلق عليها دول العالم الثالث؟. وهو الأمر الذي أدى فعلا إلى سقوط يوتوبيات (Utopies) سادت القرن العشرين، من قبيل الشيوعية والاشتراكية والليبرالية الوطنية... بل صارت هذه الليبرالية المعاصرة ملجأ الاشتراكيين والشيوعيين القدامى! بحيث لم يبق هناك وضوح في المواقف ولا صدق في النوايا! والمشاهد أن تطور الأحداث مطلع القرن الحادي والعشرين، قد أدى ببعض المحسوبين على تلك الفئات إلى الارتقاء في أحضان الغرب والليبرالية المتطرفة حتى بدوا نجبا انقطعت صلاتهم بأصولهم المجتمعية، وصاروا أبواقا تبشر بالهدم الداخلي وتبرر بوقاحة زائدة تغول الغربي الجديد وتشجعه على المضي في تحطيم معالم الحضارة الإنسانية في العالم العربي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> تمثل بذلك بمحمد أركون في كتابه de Manhattan à Bagdad، والذي بارك فيه الغزو الأمريكي للعراق وتحطيمه لحضارته، وانظر نقد محمد الطالبي لحملة مشروع محمد أركون الفكري في كتابه النقدي الهام ليطمئن قلبي.

ثم تأتي تيارات "ما بعد الحداثة" على المستوى الدولي هذه المرة لينكشف حوارها خاصة بعد أحداث طوفان الأقصى بغزة فلسطين، وأحداث حرب أوكرانيا بأوروبا وما أعقب هذين الحدثين الكبيرين من افتضاح الغرب وازدواجية قيمه، وأقول نجمه كنموذج أخلاقي وحضاري، وهو الأمر الذي أصبح يتطلب منا نحن هذه المرة اتخاذ مسافة تسمح لنا بمراجعة نقدية تحسم الجدل حول نموذجية الحضارة الغربية، وتجعلنا نراجع مفاهيمنا التي تولدت عندنا، سواء عن انبهار المصلحين السلفيين أو عن تماهي الحدثين على السواء بتلك الحضارة من قبيل مفاهيم التوفيق والتقريب والدمج والاستيعاب والتجاوز، وأشبه هذه المفاهيم، وذلك في أفق إعادة تمثنا للغرب ووضعه في إطاره التاريخي الخاص، يساعدنا في ذلك ويشجعنا عليه ظهور جهات نقدية داخل المجتمعات الغربية في المدة الأخيرة، بعد "طوفان الأقصى"، بدأت تدق ناقوس الخطر حول تراجع النموذج الحضاري الغربي وتدعو إلى إصلاح مفسده والحد من اختياراته اللا إنسانية... ولعل في ذلك ما قد يجعلنا جميعاً، نحن وعقلاء الغرب، شركاء في البحث عن نموذج تنموي وقيمي وأخلاقي تتطلع إليه الإنسانية قاطبة بعيداً عن تغول ومفاسد منطق "الأقطاب".

س6: لعل هذا الانشغال الملاحظ اليوم سواء على المستوى الوطني أو الدولي بمشكلة القيم وأبعادها الأخلاقية يحيلنا بالضرورة إلى إشكالية تنزيل تلك القيم على أرض الواقع ووجوب تذليل الصعاب وإزالة العراقيل التي تحول دون ذلك التزليل الذي يستهدف إصلاح "الشأن العام" قدر المستطاع. فكيف تتصورون جدلية هذه العلاقة بين القيم وإصلاح الشأن العام في حياتنا المعاصرة؟.

ج: بداية، يجب أن نلاحظ أن ما بات يصطلح عليه بالشأن العام في حياتنا المعاصرة يندرج غالباً تحت مفهوم السياسة، باعتبار أن السياسة في دلالتها اللغوية الأصلية إنما تعني التدبير؛ فالسياسة تدبير، وضابط التدبير جلب المصلحة ودفع المفسدة. ولا شك أيضاً أن مفهوم الشأن العام يتضمنه ذلك المجال الذي يحتاج دوماً إلى حسن التدبير، بل إن التدبير نفسه كمفهوم وإجراء يحيلنا بالضرورة إلى مفهوم السياسة في دلالاته الأصلية، إذ السياسة كما قيل في تراثنا هي "القيام على الشيء بما يصلحه"، وعليه فالسياسة تدبير وضابط هذا التدبير هو "جلب المصلحة ودفع المفسدة" باصطلاح الأصوليين.

من ثم تتأكد في رأينا العلاقة بين التدبير السياسي والقيم الأخلاقية، خلافاً لكل نزعة مكيفيلية، ولدينا نحن في المغرب وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ... وعليه فحضور مفهوم السياسة بدلالاته الإيجابية التدييرية كما حددها قديماً أرسطو في اليونان والفارابي في الإسلام، أمر لا بد من استحضاره بخصوص تدبير الشأن العام، بل بعيداً عن المجال الفلسفي الخالص نستطيع أن نظفر بمفهوم السياسة الدال على حسن التدبير ورعاية المصلحة العامة، نجدته يتردد بمعناه الإيجابي هذا في تراثنا الأصولي كما في هذا الموقف لابن عقيل الحنبلي (513هـ) الذي رفض دعوى من زعم أن "لا سياسة إلا ما وافق الشرع"، فنبه ابن عقيل إلى وجوب تصحيح وضبط هذه المقولة بقوله: "السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي"، فإن أردت بقولك: إلا ما وافق الشرع أي لم يخالف ما نطق به الوحي فصحيح، وإن أردت لا سياسية إلا ما نطق به الشرع فغلط ... إن مقصود (الشريعة) إقامة العدل بين العباد وقيام الناس بالقسط (وهذا هو الضابط القيمي)، فأبي طريق استخراج بها

العدل والقسط فهي من الدين وليست مخالفة له. وأن "أمارات العدل إذا ظهرت بأي طريق كان، هناك شرع الله ودينه" كما يعلق على ذلك ابن القيم.

إذاً في ضوء هذا يجب أن نتساءل: ما المقصود بالشأن العام المراد تسديده وحسن تدبيره وإحاطته بالقيم الضامنة لصلاحه؟ الواقع أن هذا الشأن العام ليس مفهوماً بسيطاً بقدر ما هو مفهوم مركب ومتداخل العناصر، يؤثر بعضها في بعض، ولقد قيل "ليس بالخبز وحده يعيش الانسان"! ولذلك فالتدبير السياسي شأن عام، والتدبير الاقتصادي شأن عام، والتدبير الروحي والثقافي شأن عام، والتدبير الإعلامي شأن عام... وليس هناك من معنى لتدبير هذا الشأن العام سوى تخليقه. بيد أن تخليق الشيء لا يمكن أن يتم إلا بإحاطته بجملة قيم تضمن بقاءه أولاً وتحفظ سلامته ثانياً؛ بما يعني أنه مهما تشعب بنا الحديث عن مفهوم الشأن العام، فإننا نتأدى بالضرورة ونستحضر مشكلة القيم الأخلاقية الضابطة لتدبير تلك المجالات الأساس المشار إليها والمتضمنة بالضرورة في مفهوم الشأن العام.

ولعل هذه العلاقة الضرورية بين القيم الأخلاقية والتدبير السياسي تجعلنا لا ننسى في عصرنا هذا كيف تم تحطيم الدولة كاملة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وحضارياً كذلك قبل أن يتم الاعتراف علناً من طرف المحطم نفسه بأن المبررات والتهمة الموجهة لتلك الدولة كانت محض اختلاق وكذب! أليس هذا تكرساً للفصل بين القيم وتدبير الشأن العام؟!

من جهة أخرى، ما دام حديثنا اليوم عن منزلة المفاهيم والقيم الأخلاقية ووجوب مراعاتها في تدبير الشأن العام، فالتنبية واجب أيضاً إلى خطورة تلك المحاولات المعزولة التي ترفع صوتها من حين لآخر داعية إلى نوع من "النسبية الأخلاقية" تارة باسم الحداثة أو العلمانية أو عدم التمييز، وأخرى بدعوى وجوب الامتثال لتوصيات معروضة من

الخارج! وتارة باسم "الحريات الفردية" مع أن ضابط الحريات الفردية في كل المجتمعات الديمقراطية هو مراعاة الشأن العام وعدم المساس بالهوية الوطنية الجامعة التي تنأى عن أشكال الهويات القاتلة.

وبديهي أنه في ضوء وجوب مراعاة الشأن العام وحسن تدبيره وفقا لقيم واضحة وثابتة ومجمع عليها، لا يمكن أن نغفل ضرورة حضور هذه القيم الأخلاقية المشتركة في تدبير شأن عام له الأثر الكبير على مجال الحياة، ألا وهو مجال الإعلام، ونعتقد أن البعد الأخلاقي والقيمي بكل أشكاله يحضر في هذا المجال بقوة أكثر، بالنظر إلى تأثيره المباشر والسريع، فإذا كان النشاط الاقتصادي مثلا تحكمه قواعد المنافسة الشفافة، والمجال السياسي تدبره ضوابط اللوائح التنظيمية والقانونية للأحزاب والجمعيات مثلا، فإن مجال الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب (بما في ذلك مراكز البحث الأكاديمي والأكاديميات الوطنية، صار محتما أن يعكس قيم دافعي الضرائب من المواطنين الذين يمولون تلك المؤسسات الإعلامية، وبالتالي تصبح كل هيمنة على منبر إعلامي وطني أو مؤسسة ثقافية من طرف جهة معينة لتوجيهها توجيهها يعاكس قيم الهوية الوطنية، يعتبر ذلك تعديا على الشأن العام وخروجاً عن القيم الأخلاقية والضوابط المرعية المطلوب مراعاتها.

س7: حديثكم هذا عن إشكالية القيم وتدبير الشأن العام يجعلنا نلاحظ أن واقع العالم العربي المستعصي عن الإصلاح خلق جدلا واسعا عن أية المداخل الأجدد بالإصلاح فتعددت الرؤى؛ بين من يقدم المدخل السياسي وبين من يقدم المدخل الاقتصادي وبين من يقدم المدخل الفكري الثقافي. فما هو المدخل الأقوم في الإصلاح؟.

ج: سؤالكم هذا يتضمن إشارة إلى إشكالية الأولوية فيما يخص جدلية العلاقة بين الفكري والاقتصادي والسياسي في كل مشروع يطمح إلى إصلاح حقيقي. ولا يمكن لهذا الإصلاح أن يبلغ هدفه إن لم يكن شاملا لكل عناصره الضرورية. في حين نلاحظ ونحن نراجع تاريخ الحركات الإصلاحية منذ القرن التاسع عشر إلى الآن، أن جل الدعوات والمشاريع الإصلاحية في العالم العربي لم تكن لتتجاوز الدعوة إلى إصلاح مجالين اثنين لا ثالث لهما، إصلاح الجيش وإصلاح المالية والجباية؛ الجيش لحماية رجل السياسة من الأعداء الخارجيين الممثلين في المارد الأوروبي وأيضا من الفوضى الداخلية؛ والمالية لتأمين المداخل وأداء رواتب الجيش... لذلك فهؤلاء المصلحون فكروا في ضرورة تحديث الجيش وفي كل ما يخصه، حتى في هيئة مشيته وحركاته، ولكنهم لم يعيروا اهتماما قط لإصلاح المجتمع الذي ينتمي إليه ذلك الجيش! وما يعني أن الوعي بجدلية العلاقة بين إصلاح الجيش وإصلاح المجتمع بأبعاده السياسية والفكرية، كما كان يحدث في أوروبا، فهذا ظل غائبا ومعتلا بل ظل مرفوضا.

والجدير بالملاحظة هنا، أننا نتعجب كيف كانت حالة المجتمعات العربية وحالة المجتمع الياباني متشابهة في القرن التاسع عشر، من حيث درجة التخلف الفكري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكيف أن الطرفين معا حصل لنخبهما وعي بأن لا خلاص من ذلك التخلف الشامل إلا بالاطلاع على نماذج التقدم الغربي ومحاولة انتهاج سبيله؛ فأرسل الطرفان بعثاتهما العلمية إلى بلاد الغرب ثم عادت هذه البعثات للاستفادة من خبراتها العلمية الجديدة...

أما اليابانيون فقد أدركوا ألاّ سبيل للحاق بذلك التقدم الاوروي إلا بانتهاج إصلاح شامل متكامل يناط تنفيذه "بمؤسسات" دائمة تصلح ما فسد في المجتمع الياباني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا كذلك، وأولها الاستبداد السياسي والأمية المستشارية والتفاوت الطبقي الفاحش... في حين كان مصير مهندسي وعلماء بعثتنا العلمية في العالم العربي وفي المغرب خاصة أن همش أفرادها وأسند لبعضهم في أفضل الأحوال مهام كتاب ومترجمين في الدواوين! ولذلك لم يفد ذلك الإصلاح الذي اقتصروا فيه على إصلاح الجيش والجباية، ووقع إهمال العائقين الكبير: إصلاح المجتمع وإصلاح الفكر... وبذلك يتبين لنا أن إشكالية الإصلاح في عالمنا الإسلامي أنه إصلاح مبتور لكونه ظل عبر قرنين من الزمن يعاني من فقر في الرؤية الاستراتيجية البعيدة، ومن المشاريع التجزئية التي غالبا ما يعتنى فيها بالبنيان ويهمل فيها الاعتناء بالإنسان! ومن جملة مظاهر إهمال الإنسان في مشروع الإصلاح عدم الاعتناء بتنمية وتطوير الجانب الفكري خاصة لدى الطبقة المتوسطة الكفيلة بالإسهام في تطوير المجتمع...

وبذلك يتأكد لنا من خلال تجاربنا الإصلاحية المتعثرة أن الإهمال أو التقليل من البعد الفكري، فضلا عن تجاهله أو تحقيره، كان أحد الأسباب التي تجعل مشاريعنا الإصلاحية مبتورة ومقطوعة الأساس؛ وإني أفهم دلالة ومعنى الجانب الفكري هنا، إنه يعني البدء أو المبادرة بإصلاح الأساس؛ والأساس يقتضي الإصلاح خطوة خطوة، إصلاح الإنسان قبل إصلاح البنيان!

## كلمة أخيرة:

لا أريد أن أنهي حوارى هذا الذي سعدت بإجرائه معكم دون أن أشير ولو إشارة خفيفة أفترض أن لها علاقة أكيدة بمشكلة الاجتهاد والتجديد والإصلاح ودراسة الواقع الاجتماعي، ألا وهو ضعف عناية نخبنا الفكرية والسياسية المعاصرة في مغربنا "بالدراسات المستقبلية" واستشراف المستقبل وتوقعاته القريبة والبعيدة؛ وهي الدراسات شبه العلمية التي غدت اليوم لدى بعض الدول تمثل سلاحا من أسلحتها الاستراتيجية الاستباقية، له اعتباره سواء في مجال ترشيد مخططات الإصلاح المنشود أو في مجال توقع المخاطر والاستعداد لتدبيرها التدبير الحسن، وخاصة في مجال الرؤية الاستباقية لتدبير علاقاتها الخارجية...

والملاحظ بهذا الصدد أننا مع الأسف جد مقصرين في هذا المجال، مع أننا نجد من علماء الإسلام قديما من انتبه إلى حتمية الاستعداد لمواجهه توقعات صعبه قادمة حتما في المستقبل القريب أو البعيد، بناء على تحولات واقعية حاضرة في عصرهم، كما نجد ذلك بوضوح عند الإمام الجويني في كتابه ذي الدلالة البعيدة لعنوانه وهو "غياث الأمم في الثيات الظلم"، حيث طرح احتمالية تصور انحلال كل السلط السياسية والعلمية في المجتمع الإسلامي واقترح بدائل لإنقاذ المجتمع الإسلامي وشروط استمرار حياته الطبيعية رغم ذلك الانحلال. وارتباطا بمشكلة التدبير الاستباقي للتحولات الاجتماعية، والأمر هنا يخص المغرب تحديدا، ما باتت تعاني منه اليوم الأسرة المغربية، بعد أن أضحت "أسرة نووية"؛ ونحن ندرك الدور الكبير الذي يجب أن تضطلع به الأسرة في التربية ونقل القيم بين الأجيال؛ حيث كان التواصل في الأسرة الممتدة كفيلا بنقل تلك القيم الحضارية...

أما اليوم، وبسبب سياسة تحديد النسل الأممية التي لم تنجح في بلد إسلامي مثل ما نجحت في المغرب، فقد تقلصت الخصوبة في الأسرة المغربية حتى عادت كالأسرة الغربية بأوروبا المفككة الأصل! حيث بلغت نسبة الخصوبة في الأسرة المغربية كما أعلنت ذلك المندوبية السامية في الإحصاء الأخير، بلغت 1.9 بالنسبة لكل أسرة! أي أقل من اثنين بل أكثر من ذلك، يلاحظ من خلال تقارير المندوبية المذكورة أن المجتمع المغربي الذي تقلصت ساكنته إلى هذا الحد، قد صار بسبب ذلك مجتمعا تزداد كتلة الشيوخ فيه باستمرار عن كتلة الشباب بسبب قلة المواليد... وبذلك تكون الأسرة المغربية قد قاربت الأسرة الأوروبية في كل شيء: قلة الولادة وكثرة الشيخوخة! وهذا كله ناتج عن سوء التخطيط الأول لمسألة "تحديد النسل" فرضتها علينا منظمات أممية منذ ستينيات القرن الماضي... ونحن نعتقد أن تقدم المغرب اليوم رهين بقطبين أساسيين... هما العناية الجادة بالأسرة والتعليم، فلا يجوز أن نزع من الأسرة دورها في نقل القيم ولا نسمح بأي توجيه مفروض من الخراج في مجال التعليم. فمستقبل المغرب لا يسمح بلرثان هاتين الكورتين لأية جهة خلجية.

الموقع الرسمي للأستاذ  
الدكتور محمد الناصري

